الخطاب الديني في المجتمع الإسلامي مقاربة سوسيو دينية لوقع الخطاب في المؤسسات الدينية«مؤسسة المسجد أنموذجاً»

بـن حلـيمة محمد : أستـاذ وبـاحث
كلية العلوم الإنسانية جـامعة الجزائر

ملخص

يشكل الخطاب الديني علامة هذا العصر البارزة، وفي مختلف الحقول والميادين. اتخذ أبعاداً إبستيمولوجية مستقلة، حيث أنه لم يعد طريقة للتعبير أو مجموعة من العمليات الفكرية المترابطة، إنما أصبح غير ذلك، يعتبره البعض السبب الرئيس في قيام نظام أو سقوطه. وإليه يرجع قيام دين وازدهاره، أو سبب هلاكه وسقوطه.

إن هذه المقال، هو تلخيص لدراسة تسلط الضوء حول الخطاب الديني (الإسلامي)، في أحد المؤسسات المفصلية في الحياة الاجتماعية للمجتمع، كانت هي أصل كل المؤسسات، ولا تزال تقوم بدورها الروحي والتعبدي في المجتمع الإسلامي، حيث لا يستطيع الخطاب الديني ولا حتى الدين التخلي عنها أو استبدالها، إنها مؤسسة المسجد التي اتخذناها أنموذجاً لمختلف المؤسسات الدينية.

الكلمات المفتاحية: الخطاب؛ الدين؛ الإيديولوجية؛ المؤسسات الرسمية، الثقافة؛ الدين.

Abstract

It constitutes a religious discourse mark this era prominent, and in various fields and fields. Abstimologih taken independent dimensions, where it is no longer a way to express or group of intellectual processes correlated, but became otherwise, considered by some as the main reason for the system or fall. And due to the debt and prosperity, or the cause of mortality and fall.

This article is a summary of the study shed light on the religious discourse (Islamic), in a articular institutions in the social life of the Islamic community, they are the root of all

المنارة للاستشارات

institutions, it is still doing its part spirit and worshipful in the Muslim community, where he could not religious discourse, not even religion abandoned or replaced, it's the mosque that we have taken a model for the various religious institutions Foundation.

Keywords
discourse; religion; ideology; official institutions; culture; religion.

مقدمة

هذه الدراسة المتواضعة، التي تحاول تسليط الضوء على الخطاب الديني في المجتمع الإسلامي، وذلك من خلال معرفة هذا الخطاب في مختلف المؤسسات الدينية (التقليدية منها والحديثة)، نختصرها في مؤسسة المسجد كأنموذج لهذه المؤسسات. فالمسجد؛ مؤسسة دينية مفصلية أو أساسية في المجتمع الإسلامي، جعل منها عَلَمُ الخطاب الديني الأول، النبي محمد ﷺ المنطلق لتأسيس كل القيّم التي تم عليها بناء ركائز المجتمع. فالخطاب الديني المراد دراسته، لا يعني تلك الخطابات الوضعية التي تتبناها مذاهب وأفكار مختلفة عرفها المجتمع الإنساني، وليست الخطابات التي تبنتها ديانات وضعية عرفت عبر تطور ظاهرة التدين عند الإنسان، وليس هو الخطاب الذي يحمل الديانات السماوية المنزلة (اليهودية أو المسيحية). إن الخطاب الديني المقصود في هذه الدراسة حصراً هو الخطاب الديني الإسلامي، أو الخطاب الديني الذي يؤمن ويتبنى أفكار ومعتقدات الدين الإسلامي.

وحتى تصل الدراسة إلى ما ترنوا إليه، وكغيرها من الدراسات الأكاديمية، فقد مرت بثلاث مراحل أساسية، أو أنها احتوت على ثلاث جوانب أو أطر؛ الإطار المنهجي، الإطار النظري وأخيراً الجانب أو الإطار الميداني أو ما يمكن تسميته بالجانب التطبيقي، وهي الانتقال إلى الميدان ومحاولة التأكد من الانشغالات المنهجية والعلمية التي تملكت الباحث خلال مرحلة البحث، وخلصت إلى بناء الإشكالية وطرح التساؤلات. فالإطار المنهجي احتوى على الإشكالية والفرضيات إلى جانب المنهج والتقنيات المستعملة، دون الخوض في أهداف الدراسة وأسباب اختيار الموضوع الذاتية منها والموضوعية، ودون التوسع في تحديد المفاهيم المتنوعة التي بنيت عليها الإشكالية.

ثم الجانب أو الإطار النظري للدراسة، والذي شمل على جانب للخطاب، وجانب للمؤسسات، أي المسجد وأهميته. فتحدثنا في الجانب الأول عن ماهية الخطاب

المنارة للاستشارات

الديني في المجتمع الإسلامي، مكونات هذا الخطاب في صيغه النظرية وآليات الخطاب الديني كنظرة فكرية مجردة من أحد مفكري المجتمع الإسلامي المعاصر، ثم النظر إلى بعض المفاهيم المركبة التي ترافق الخطاب الديني الحديث والمعاصر، يقول بها أهل الخطاب وأعلامه من أصوليين ومفكرين وغيرهم... ويطالب به من لا علاقة له بالدين الإسلامي، ونقصد به مفهوم التجديد. أما الجانب الذي يخص المؤسسات الدينية، ركزنا فيه على المساجد في الإسلام وأهميتها، دون إغفال دورها الاجتماعي في حياة المجتمعات الإسلامية.

أما الجانب الأخير فهو الجانب الميداني لهذه الدراسة، والذي لم نخرج فيه عن المألوف، حيث أنه بعد تقديم مجتمع الدراسة، حاولنا المطابقة بين تساؤلات الدراسة ومحاور الاستمارة بالمقابلة، والكثير من المقابلات مع الأئمة وأهل الاختصاص في المؤسسات الرسمية، فكان الحديث عن الصفات والسمات الشخصية محوراً قائماً بحد ذاته، يقابله الطريقة الإدارية لتسيير المؤسسات الدينية، دون إهمال أهمية الصورة الشاملة للدين الإسلامي.

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة

يشتمل الإطار النظري للدراسة _ كما ذكرنا _ حصراً على النقاط التالية:

01 _ الإشكالية

يعتبر الخطاب الديني أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها العمل الديني، حيث يتواصل من خلاله المهتمون بالشأن الفكري والثقافي مع المجتمع، أو بالأحرى مع أفراد المجتمع. فأي خطاب يستلزم توافر ثلاثة أطراف، المخاطِب (الإمام في هذه الدراسة) وموضوع الخطاب والمتلقي، والعنصر الأساس في هذا الموضوع هو الطرف الذي يتولى توجيه الخطاب. في كثير من الأحيان يكون التفسير والتأويل وفق ثقافة الخطيب الذاتية، ومكتسباته المعرفية وانتمائه الإيديولوجي، وبالتالي يقوم بتصدير خطاب وفق فهمه الخاص، إذ أن ما يصل إلى ذهن المتلقي يكون بعيداً عن قصد المشرِّع وعن دلالة النص. وهو ما يسجله الكثير من المفكرين، وحتى الناقمين على أحوال الأمة الإسلامية (عربية وغير عربية)، وعلى وضعية الانحطاط التي يعيشها العالم الإسلامي، ويضعون نصب أعينهم الخطاب المستعمل.

فالخطاب الديني لم ينجح في حماية المجتمع من مختلف الظواهر السلبية كالتطرف والغلو، بل إن موجة التشدد تصاعدت، وأنتجت ظاهرة جديدة هي:

المنارة للاستشارات

(ظاهرة الإرهاب). ولم يفلح في وقاية الشباب من الآفات وأمراض الفكر التي تمكنت من عقولهم ونفوسهم. فلا يشك أحداً بأن الخلل أو «القصور في الخطاب الديني لا يعني قصوراً في أحكام الدين، هناك فرق بين الدين كوحي رباني يشكل نظرية حياة متكاملة خالدة وبين إخفاق المسلمين في ترجمة النظرية إلى واقع حضاري، ولعل قصور الخطاب الديني المعاصر يرجع في أغلب الأحوال إلى خلل كبير في المفاهيم والمصطلحات الناشئة، وانضواء عدد معتبر من منابر الخطاب الديني تحت سلطة أناس تنقصهم الكفاءة العلمية المطلوبة في إدارة الشأن الديني»[1]. فهي أباطيل أو اتهامات موجهة للأشخاص لا للخطاب، كما أن في بعضها مبالغة وتحريض... لا يليق بأهل الفكر والنظر ممارسته. فقد فشل العقل العربي والإسلامي في بناء خطاب متناسق حول أية قضية من القضايا التي ظلت تطرح نفسها عليه، «فلم يستطع تشييد إيديولوجيا نهضوية يركن إليها... ولا بناء نظرية ثورية يسترشد بها»[2].

من جهة أخرى، يُعتقد أن مؤسسات الدولة في المجتمع الإسلامي، خاصة وزارات الشؤون الدينية والأوقاف، حيث تقوم أو تسعى إلى تطبيق مبادئ الدين الإسلامي وقيّمه وفق متطلبات المجتمع، ووفق الظروف المختلفة، فيكون في الأساس الإسلام كما يسعى «إلى بناء المجتمع الصالح... يسعى إلى بناء الدولة الصالحة... دولة متميزة عن كل ما سواها من الدول بأهدافها ومناهجها ومقوماتها وخصائصها»[3]. فهذا لا يمنع من اتهام المؤسسة الرسمية من استعمال الخطاب الديني، وتطويقه بالكثير من الإجراءات والتوجيهات، بما أنها تملك حق توظيفهم، تعيينهم وتوقيفهم.

قد يكون للمؤسسات الرسمية حجتها؛ بأن أفراد المجتمع إذا ما تركت لهم الحرية المطلقة سوف ينقلب ذلك إلى خدمة جهة دون الجهات الأخرى. ويعود ذلك، لتأكدها من تأثير النص الديني على معظم إن لم نقل كل الأطراف داخل المجتمع الإسلامي، وتأكدها من جهة أخرى بتأثير الخطاب الديني على سير التحالفات السياسية وطريقة إقناع الجماهير بعدالة قضاياها، وهو ما جعل كل جهة أو مجموعة تقوم «بتجنيد ما تستطيعه من الفقهاء والمفسرين من أجل تأويل النصوص القرآنية تأويلاً يدعم مطالبها السياسية ويقوي موقفها من المطالبة بالسلطة والحفاظ عليها بعد استلامها»[4].

هذه بعض المنطلقات النظرية التي يعرفها المجتمع الإسلامي، على الأقل في أبعادها الثلاث التي تراكمت لدينا في مرحلة البناء والاستطلاع، والتي ترتب عنها جمع الكثير من المعطيات لم نستطع حصرها، وبالنظر إلى المفاهيم التي بُنيت عليها

المنارة للاستشارات

هذه الإشكالية، التي قادتها إلى حصر تساؤلات الدراسة الأساسية في ثلاث أسئلة جوهرية نذكرها على الشكل التالي:

- هل الخطاب الديني في المجتمع الإسلامي، أسير الصفات الشخصية للخطيب وإسقاط مباشر لثقافته الذاتية ومكتسباته المعرفية وقناعته الإيديولوجية؟.
- هل الخطاب الديني في المجتمع الإسلامي، الطريقة الإدارية التي يتعاطى بها المهتمون بشؤون التثقيف الديني في إدارة المجتمع؟.
- هل الخطاب الديني في المجتمع الإسلامي، يمثل الصورة الشاملة للالتزام بمقاصد الدين الإسلامي وقيّمه بمختلف جوانبه الفقهية، العلمية، الثقافية، الدعوية والتربوية؟.

02 _ الفرضيات

تعتبر الفرضيات أو الفروض تصميم مبدئي تظل صحته موضع اختبار. ويلزم أن يعتقد الباحث في صحة فرضه. فالهدف من وضع الفروض هو اختبارها حتى يمكن استكشاف مدى تطابقه مع الحقائق والبيانات[5]. فوفق تساؤلات الإشكالية، نضع ثلاث فرضيات نوردها في السياق التالي:

- يقوم الخطيب بتقديم خطاب لا يستطيع الخروج به عن ثقافته الذاتية ومكتسباته العلمية. ففي الكثير من الأحيان ما تسيطر قناعة الخطيب ومدى تأثره بما يحدث في المجتمع الخارجي، وبذلك فهو أسير هذه المعطيات ولا يستطيع أن يخفي هذه القناعات حتى لو عارضت الخطاب الرسمي.
- من أجل الحفاظ على وحدة الخطاب الديني في المجتمع الإسلامي، ولأن «مؤسسة المسجد»، مؤسسة دينية تابعة للمؤسسات الرسمية صاحبة ما يمكن تسميته بالخطاب الرسمي، فهي تسهر بمختلف الوسائل على توجيه وتحديد معالم الخطاب الديني الموجه إلى أفراد المجتمع.
- الخطاب الديني في المجتمع الإسلامي؛ هو كل بيان باسم الدين الإسلامي يوجه للناس سواء المسلمين أو غير المسلمين لتعريفهم بالإسلام، يأخذ أشكال مختلفة، مبني على فهم دقيق لطريق المخاطبين وعقلياتهم وبيئاتهم.

03 _ المنهج والتقنيات المستعملة

أ _ المنهج

يعتبر المنهج «مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تجعل العقل يصل إلى معرفة حقّة بجميع الأشياء التي يستطيع الوصول إليها بدون أن يبذل

المنارة للاستشارات

مجهودات غير نافعة. وقد يبني الإنسان ويبتكر قبل أن يفكر في الأسس والمناهج التي صمم عليها هذا البناء أو الابتكار وعندما تنجح محاولاته يبدأ البعض ملاحظة واكتشاف الأسس التي أدت إلى نجاح هذه الأعمال ثم تستخدم هذه الأسس المكتشفة فيما بعد لتصميم وبناء أفضل، وهكذا كانت تتقدم البشرية منذ قديم الزمن»[6]. ويكون اكتساب هذه المعرفة من ميدان الدراسة، «ولكل ظاهرة أو مشكلة بعض الخصائص التي تفرض على الباحث منهجاً معيناً لدراستها، ويمكن للباحث أن يستخدم عدة مناهج وطرق متكاملة تعينه في تحقيق هدفه العلمي»[7].

وفي هذه الدراسة اعتمدنا على منهج تحليل المحتوى أو المضمون، كما استعنا بالمنهج الكمي والمنهج الكيفي معاً، لأن المنهج الكمي يقدم نتائج إحصائية رقمية يسهل تحليلها، حيث تتحول النتائج الرقمية إلى دلالات سوسيولوجية، فهو المنهج القائم على الأعداد، أو كل ما هو قابل للكم، فالحساب والقياس هما: الصيغ التي يستعين بهما المنهج الكمي، ونتيجة البحث التي تأتي على شكل عدد أو مجموعة من الأعداد والتي تعرض عادة في الجداول الإحصائية، أو عن طريق المنحنيات[8].

في نهاية المطاف نحن أمام استخدام لعدد من المناهج، أو ما يسمى بالتعددية المنهجية التي جاءت «نتاجاً لظهور الاتجاهات الفينومونولوجية والبنائية في علم الاجتماع... فهُم لا يملكون منهجاً واحداً بعينه، وأن النجاح العلمي الحقيقي يتطلب عدم الخضوع _ خضوع العبد _ لمنهج بحثي واحد، بل إنه يتطلب عوضاً عن ذلك نوعاً من الفوضى المعرفية»[9]، والتي تحاول الاستفادة قدر المستطاع من مختلف المناهج المتوفرة في الحقل المعرفي.

ب _ التقنيات المستعملة

كما أن التقنيات هي مختلف الوسائل التي تمكّن الباحث من الحصول على البيانات من مجتمع البحث وتصنيفها وجدولتها، ويتوقف اختيار الأداة اللازمة لجمع البيانات على عدة عوامل، فبعض أدوات البحث تصلح في بعض المواقف والبحوث، بينما قد لا تكون مناسبة في غيرها[10]. وهي كذلك حسب الأنصاري:«الأدوات، والإجراءات العملية، التي تستعمل في تنفيذ المنهجية، من بدايات البحث حتى نهايته... فهي إذن عملية (تحقيق مناط)، أي تنزيل (الضوابط) والقواعد النظرية على الميدان العملي،

المنارة للاستشارات

لبناء البحث ولوازم ذلك»[11]. وقد يشمل البحث عدة أدوات تتناسب مع طبيعة الدراسة، وتتفق مع المناهج المستخدمة، «فاستخدام أكثر من وسيلة واحدة لتجميع البيانات قد يكون أمراً مرغوباً فيه، وذلك للتقليل من التحيز والحصول على معلومات كافية»[12].

- **المقابلة**

فالمقابلة وسيلة يلتقي فيها الباحث والمبحوث وجها لوجه، ويتبادلا الحوار والتفاعل اللفظي، حيث يحصل فيها الباحث على البيانات والمعلومات التي يريدها عن طريق إلقاء عدد من الأسئلة التي يجيب عليها المبحوث مباشرة[13]. كما تتجلى أهمية المقابلة كون «القائم بالمقابلة يمكن أن يشرح الغرض من الدراسة، ويمكن أن يشرح بوضوح أكثر المعلومات المحددة التي يريدها... وإذا أساء المستجوب فهم أو تفسير السؤال فإن القائم بالمقابلة يمكن أن يوضح الأمر بسؤال آخر... وفي نفس الوقت فإن القائم بالمقابلة يمكن أن يستشف ويقيّم إخلاص وعمق نظرة الشخص المستجوب كما يستطيع القائم بالمقابلة التحقق من إجابات الشخص المستجوب في مراحل المقابلة بسؤاله بعض الأسئلة الأخرى التي تفيد من التأكد من الإجابات المعطاة»[14].

لقد استعنا في بداية دراستنا هذه، بما يسمى بالمقابلة غير المقننة أو المفتوحة (الحرة)، والتي «فيها لا تكون الأسئلة موضوعة مسبقاً بل يطرح الباحث سؤالاً عاماً حول مشكلة البحث، ومن خلال إجابة المبحوث يتسلسل في طرح الأسئلة الأخرى... ويستخدم هذا النوع في المقابلات الاستطلاعية وعندما يكون الباحث غير ملم بالمشكلة أو الظاهرة وليست لديه خلفية كاملة حولها»[15]، أين يسأل الباحث أسئلة كثيرة مفتوحة، على أمل أنه أثناء هذه المقابلة يمكنه أن يتوسع في تفهم الاستجابات الغامضة، وعادة ما تكون الأسئلة عامة.

- **الاستبيان (الاستمارة)**

إن الاستبيان بالمقابلة هو التقنية الأساسية المستعملة في هذه الدراسة، حيث مرّ الاستبيان بعدّة مراحل حتى جاء في شكله النهائي المقدم إلى عيّنة الدراسة، فبعد العملية الاستطلاعية، وصياغته، تم تجريبه على أئمة مساجد محدودة للنظر في مدى ملاءمة الأسئلة وفهمها من طرف المبحوثين، حيث أجرينا نوع من النقاش الودي (مقابلة غير رسمية) مع الأئمة المقصودين في سلك الأئمة.

المنارة للاستشارات

ج _ الوثائق

كما أنه انطلاقاً من أهمية الوثائق بصفة عامة في مجال إثراء البحوث وجعلها أكثر مصداقية وعلمية، فقد حظيت بمكانة خاصة واهتمام كبير من طرف الباحثين، حيث «يستخدم الباحثون الوثائق أو المصادر المختلفة التي تضم المعلومات، وتقدم هذه الوثائق أو المصادر الكثير من المعلومات المهمة للباحث حول دراسته، وخاصة في المراحل الأولى التي يسعى خلالها الباحث إلى تكوين خلفية نظرية عامة عن المشكلة وموضوع الدراسة»[16]، فهذه الوثائق توفر الكثير من المعلومات والإرشادات التي نحتاج إليها في فهم الموضوع، ونستند عليها في شرح طريقة تسيير القطاع.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة

إن الأهمية التي أخذها ويأخذها الخطاب الديني في الحياة الاجتماعية اليوم، يجعل من أي باحث يلج هذا الميدان يفكر في كل المواضيع التي تحاول تقريبه من معرفة مختلف أوجه هذه الدراسة، لذلك كان هذا الباب أو الجانب من الدراسة هو أكبر المجالات، إذ احتوى على للكثير من الفصول، نحاول التذكير بها في سياق هذه الدراسة.

01 _ ماهية الخطاب الديني

إن الخطاب كان ولا يزال محل دراسة وبحث كبيرين من قبل المختصين في جميع المجالات والتخصصات، فقد «شدّت دراسة هذا الخطاب انتباه عديدين من المستغلين به: من فقهاء ونحاة ومتكلمين ومفكرين ومؤرخين ومستشرقين، واستثارت فيهم جهوداً تباينت مداخلها وتراوحت قيمها ودرجات عمقها، نحو اكتشاف أبعاده الفقهية واللغوية والبلاغية والاجتماعية والسياسية، وشكلت رغم ذلك رصيداً لا يستطيع باحث أن يتجاهل ما تنطوي عليه من اجتهادات، يلزم هنا الإحاطة بها ونقدها»[17]. غير أنه توجد العديد من التعريفات التي تنظر إلى الخطاب بصفة أعم وأشمل وأوسع وأعمق من التعريف اللفظي أحادي الدلالة، الذي يجعل من واحد يُلقي والآخر يتلقى، أو حتى ثنائي الدلالة، ولا حتى متعدد الدلالات.

لقد استفاد مصطلح الخطاب من تراث المفهوم، وشكل حقلاً دلالياً خاصاً به، يزيد على المفهوم الأصلي، ويتوافق مع معطيات الحقل الجديد الذي يستخدم الخطاب. فيمكن أن يكون الخطاب مكتوباً يعالج موضوع بشيء من التفصيل، ويكون موجهاً نحو قضية من القضايا التي يسعى إلى دراستها أو علاجها أو الإشارة

المنارة للاستشارات

إليها. فالكتابة حسب بول ريكور مثلاً:«هي التجلي الكامل للخطاب... على أن للكتابة جذراً متميزاً عن الكلام»[18].

أما في العصر الحديث فيشكل الخطاب علامة هذا العصر البارزة دون منازع، وفي مختلف الحقول. فقد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بميشيل فوكو (M. Foucault)، واتخذ المفهوم أبعاداً إبستيمولوجية مستقلة، فقد بحث فوكو الخطاب «بوصفه مفهوماً مرتبطاً بالإنسان ومؤسساته، إن الخطاب لم يعد طريقة للتعبير أو حديثاً متساوقاً، أو مجموعة عمليات فكرية مترابطة، أو تحليلاً لذات واعية تتأمل وتعرف وتعبر، وإنما أصبح إمكاناً وشرط وجود ونظاماً، وأصبح حقلاً تتمفصل فيه الذوات، ومجموعة علاقات تجد فيها مرتكزاً له»[19].

أما فيما يخص الخطاب الديني، فهو كل بيان «يوجه باسم الإسلام إلى الناس مسلمين أو غير مسلمين، لدعوتهم إلى الإسلام، أو تعليمه لهم، وتربيتهم عليه... أو لشرح موقف الإسلام من قضايا الحياة والإنسان والعالم»[20]. إنه يشمل الفرد والأسرة، والمجتمع والأمة، والدولة والعالم، حيث يتعرض هذا الخطاب لقضايا دينية خالصة، تتعلق بالعقائد والغيبيات، أو بالعبادات الشعائرية.

02 _ مكونات الخطاب الديني

إن الخطاب الديني عندما يستند على القرآن الكريم، فلأنه المصدر الأول لهذا الدين، ولأنه كذلك يحتوي على المبادئ الأساسية والعامة، والمنهج الصحيح الذي يتبعه الخطيب في دعوة الأمة والقيام أو النهوض بها، وهو دليل الخطيب الأساسي الذي يتوجب عليه إتباعه في طرحه لأي خطاب، وأي نقطة أو قضية تُشكله، فيرتكز ويعتمد على القرآن الكريم، فيما يخص مختلف القضايا والموضوعات التي تتعلق بالأفراد، أو التي تهتم بالمجتمع والأمة، وكذلك فيما يخص الشكل والصياغة، واضعاً في اهتمامه المرحلة التي يعيش، والواقع الذي يوجد فيه، والفرد الذي ينتمي إلى هذا المجتمع وهذا العصر.

الخطاب الديني لا يستثني أي قضية ولا يهمل أي موضوع يخص الحياة العامة للفرد والمجتمع، سواء كانت القضية اجتماعية إنسانية تعاملية، أو موضوعاً دينياً عقائدياً، تخص الفرد وحده، أو تخص الأمة قاطبة، أو تخص الفرد والمجتمع، مقتدياً في ذلك بكيفية تعامل القرآن الكريم مع مختلف القضايا والموضوعات التي تهم الأمة والجماعة. واقتداء الخطيب بالقرآن يتم من خلال دعوة الناس إلى القضايا الجماعية.

المنارة للاستشارات

كذلك وجب على الخطيب أن يفرق بين ما يطرحه من قضايا جماعية تخص الأمة والمجتمع، وما يطرحه من قضايا تخص الأفراد، فيخصص مثلاً المواعيد الكبرى كخطبة الجمعة للقضايا الجماعية، ويخصص العظات والنشاطات المناسباتية واللقاءات الشخصية للقضايا الفردية.

ومن أهم القضايا التي يطرحها الخطاب الديني في الوقت الحاضر، والتي يسعى إلى ترسيخها واستيعابها وكذلك تحقيقها، كمفاهيم تعبدية واعتقادية، فهي من المبادئ الإسلامية والحقائق الدينية يؤمن بها المؤمن ويسلم لها المسلم، ومن بين هذه القضايا والموضوعات نذكر ما يلي:

- **قضية الولاء والبراء**

تعتبر قضية الولاء والبراء، قضية عامة تجتمع فيها المعاني الاعتقادية الإيمانية، وتجتمع فيها المطالب العلمية والعملية، حيث يتوجب على المسلمين أن يرفعوا رابطة الدين دون غيرها من الروابط الموجودة، سواء روابط القرابة والدم أو الجنس واللون، أو حتى الروابط التي فرضتها ظروف بعينها، مثل: الحدود التي رسمها الاستعمار الغربي على الدول العربية وجعل هذه الأمة مجرد دويلات وأقطار.

فالخطاب الديني يسعى إلى العمل على تبيان معنى الولاء والبراء، وتوضيح معانيه وترسيخها في العقول والقلوب، حيث يجب أن يحملها أفراد المجتمع الإسلامي في حياتهم وعلاقتهم، دون الخلط بين العقيدة والمعاملات التي تتم في المجتمع الواحد بين المؤمنين وغير المؤمنين، لأن دستور المؤمن في العلاقة مع غير المسلمين في المجتمع، هو قوله تعالى:﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[21].

- **قضية الصلح**

إن الوحدة التي يدعو إليها الخطاب الديني، هي التي تجعل المؤمنين إخوة في رابطة الدين دون غيرها، فجعل الولاء للمؤمن والبراء من غيره، وفرض إلى جانب ذلك في المعاملات بين المسلمين السرعة في إصلاح ذات البين، حتى لو وصل الأمر حد الاقتتال، فيقول تعالى:﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ، إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[22].

المنارة للاستشارات

وقد دعا الخالق إلى الصلح بين المتنازعين في الدماء بأمره في الآية المذكورة سابقاً، كما دعا الزوجين إلى الصلح عند التنازع في حقوقهما، فقال تعالى:﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الأَنفُسُ الشُّحَّ وَإِن تُحْسِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ اللّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾[23]. وقال:﴿لاَّ خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلاَّ مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلاَحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[24].

- **القضايا الاجتماعية العامة**

القرآن الكريم حافل بالمبادئ العامة في تسيير القضايا الاجتماعية، فلا تخلو سورة من سوره دون أن تحمل قضية اجتماعية يدعو إليها الله تعالى عباده لإتباع هداها والاقتداء بها في الحياة اليومية للمسلم لتكوين المجتمع الإسلامي، وتعاليم الإسلام في قضايا المجتمع واضحة مفصلة على تقاطيع وخلايا وأعضاء وألوان وظلال صورة المجتمع الذي يقصد القرآن إلى تكوينه في الأرض. فقد فصّل القرآن الكريم الكثير من القضايا الاجتماعية التي جعل لها نظرياتها وقواعدها وأصولها وآدابها وأحكامها المختلفة.

فقد بيّن القرآن الكريم آداب الزيارات والمجالس، والالتقاء والتكافل والتضامن الاجتماعي والتناصح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وغيرها من القضايا الاجتماعية. مثال على ذلك الزكاة، الركن الثالث في الإسلام، فهي تعالج الكثير من القضايا والمشاكل الاجتماعية، فهي تعالج البطالة، ومشكلة الفقر، والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي الفاحش، فيقول تعالى:﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[25]. وربطها دائماً بإقامة الصلاة، في قوله:﴿وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُواْ لأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللّهِ إِنَّ اللّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[26]. فالزكاة إلى جانب المساهمة في حل هذه المشاكل الاجتماعية، فهي تساهم في التكافل الاجتماعي بين الفقراء والأغنياء من المجتمع الواحد.

- **قضية المرأة**

وهي قضية مهمة، يجب على الخطاب الديني أن يعرضها كما عرضها القرآن الكريم، بهدف إنصافها وإشراكها في الحياة الاجتماعية والتربوية والثقافية والاجتماعية، دون نسيان أو تناسي الدور الرائد الذي تقوم به في المجتمع من تربية وصناعة للأجيال صالحين أو فاسدين، وهي التي تقوم برعاية البيت الزوجية وغيرها من المجالات التي برزت فيها المرأة، بل وأصبحت رائدة رغم محاولة تهميشها من طرف

المنارة للاستشارات

أعلام ودعاة الخطاب الديني لمدة زمنية كبيرة، وحتى يومنا هذا لا يزال الخطاب الديني متبنياً مرجعيات دينية فسرت الكثير من النصوص وأوّلتها خارج سياقها، أوحاولت تغليب بعض عادات الناس، وتقاليد بعض المجتمعات خاصة الشرقية منها.

فالآية دعوة صريحة لإنصاف المرأة وتحريرها من القيود الدوغمائية وظلم الجاهليات المختلفة، «سواء كانت جاهلية عصور التخلف والتراجع الحضاري عند المسلمين، حين حبسوها في البيت، وحرموا عليها أن تذهب إلى المسجد، أو المدرسة، أو الكُتّاب، وزوجوها بغير إذنها، وحرموها في كثير من البلاد من ميراثها، وأشاعوا حولها أحاديث مكذوبة... أم كانت جاهلية القرن العشرين الوافدة من الغرب، التي تريد أن تخرج المرأة عن فطرتها، وأن تسلخها من جلدها»[27] بدعوة التحرر والكثير من الشعارات الملغمة.

03 _ آليات الخطاب الديني ومنطلقاته الفكرية:

الحديث عن آليات الخطاب الديني، هو حديث عن الانتقادات والمآخذ التي يأخذها الكثير من المفكرين في الوقت الراهن، ومن بين هؤلاء المفكرين الدكتور نصر حامد أو زيد، فآليات الخطاب الديني، هي الوسائط التي يستعملها الخطاب في توصيل أو ترسيخ ما يريده داخل المجتمع، وهي كذلك الخلفيات الفكرية التي يعتمد عليها أو يجعلها منطلقاً له في إرسال الرسائل وتحديد الأهداف. فلا بد من الإشارة أولاً، إلى أن كثير من الآليات تتداخل فيما بينها، بل تصل إلى حد التشابك، إذ يمكن أن نعتبر واحدة نتيجة لأخرى، ويمكن أن تكون آلية جزء من آلية أخرى، فمثلاً آلية التوحيد بين الفكر والدين، تدخل ضمنها آلية اليقين الذهني والحسم الفكري، كما يمكن أن تكون نتيجة لها، رغم أنها مستقلة بحد ذاتها، وهكذا دواليك.

كما تعتبر بنفس الدرجة المنطلقات الفكرية هي المتحكم الأساس في تكوين، وتركيبة الخطاب الديني، كون هذه المنطلقات «تمثل في الخطاب الديني الأسس التي لا ينكرها في جدله مع الخصوم، ويُعد النقاش فيها أو إنكارها خروجاً عن الدين والعقيدة، ولا يتسم موقفه من الآليات بسمة التشدد تلك»[28]. أضف إليها الخصوصيات التي تمي المجتمع الإسلامي عن غيره من المجتمعات، وحتى الخصوصيات التي تميز أجزائه عن بعضها البعض. فالخطاب الديني في المجتمع الجزائري، مثلاً: له الكثير من الخلفيات إلى جانب هذه الآليات والمنطلقات الفكرية، فهناك منطلقات أصبحت مع الوقت ذات طابع مقدس، ولعل أبرزها إلى جانب المقدس الديني، المقدس

المنارة للاستشارات

التاريخي والمقدس الإثني، حيث اتخذت كذلك طابعاً إيديولوجياً أدى بالكثير لدراسة الطابع الإيديولوجي والوظيفة الإيديولوجية لأي خطاب.

04 _ تجديد الخطاب الديني

«إننا اليوم إذ نطرح هذه المسألة، فإن ذلك يعني أننا نمارس عملاً من أعمال الفكر الحيّ ليس فقط داخل إطار الفكر الإسلامي، وإنما أيضاً داخل المنظور الأكثر اتساعاً لتجديد الفكر الديني بشكل عام. فمن الواضح أن مختلف تراثات الفكر الديني لا تزال تمارس نفسها داخل إطار النظام المغلق للقيّم الخاصة بكل طائفة دينية، أكثر مما تمارسه من خلال الحرص على إبداع أدوات جديدة للتحليل والمعقولية»[29]. فالتجديد أو التطوير كما يحلو للبعض تسميته عملية معقدة تتطلب استحضار تعريفات هذا التجديد، والتركيز على القضايا والمحاور التي تتطلب التجديد. فالتجديد في حد ذاته يطرح العديد من التساؤلات.

هل يعني التجديد محاكمة التشريع الإلهي بنفس الصيغة والطريقة التي نحاكم بها التشريع الإنساني الوضعي، فنعطي للعقل البشري الحرية المطلقة في صياغة الأفكار وصناعة القرار، أم لا بد من رعاية تلك الحدود والقيود، مهما اتسع مجال العقل البشري ومجالات تدخله بعقل مطلق أعلى؟. فالعقل البشري يمتلك الحق في القفز على الالتزامات وحرق المراحل عندما يكون هذا الفكر فكراً بشرياً، وما دام تاريخه منفصل عن أمور إلهية غيبية. فالتجديد «لا بد من إخضاعه لمعادلة متوازنة بين الزمني واللا زمني، بين التاريخ والغيب، تحفظ للفكر الإنساني دوره في كونه امتداداً للحكمة الإلهية، وللتاريخ الإنساني موقعيته في كونه صلة بين حقائق التكوين والهدف من التكوين في حركة التطور الحضاري»[30].

فكل القضايا التي تتعلق بتجديد الخطاب الديني في المجتمع الإسلامي، تعود في نهاية المطاف إلى قضيتين أساسيتين هما :«الأولى: هي حدود العلاقة الصحيحة بين العقل الإنساني والاعتقادات الدينية. والثانية: الأسلوب الصحيح لتفسير النصوص الدينية على وجه العموم، وتلك التي ترتبط بقضايا التجديد على وجه الخصوص، والقضيتان تعتمدان بصفة أساسية على تحديد الأسلوب الصحيح لاستخدام العقل، بحيث لا يتعدى العقل حدوده الدينية ولا يطغى الفكر الديني على العقل».[31]

05 _ المساجد في الإسلام

«للمسجد مكانة عُظمى وأهمية بالغة الأثر، فهو مكان لا غنى للمسلمين عنه، فهو محل أداء شعائرهم التعبدية من الصلاة والاعتكاف، وقراءة القرآن،

المنارة للاستشارات

وذكر الله تعالى، وهو منطلق الهداية والتوجيه، وميدان العلم والتعليم وينبوع العلم والمعرفة، ومنبت التربية والتثقيف، وهو النور المشع في قلوب المؤمنين، وهو ميدان تخريج العلماء والأبطال والقادة والمفكرين، وهو ساحة التقاء المسلم بأخيه المسلم على منهج الله تعالى»[32]، بل إن أهمية المسجد في حياة المجتمع الإسلامي تظهر من خلال الوظائف الكبرى التي يقوم بها، ويعتبر الحامل لهذه الوظائف، ولهذه المهام السامية والنبيلة دون شك الخطاب الديني.

فالمسجد هو المؤسسة الدينية الأولى دون منازع التي يستعملها الخطاب الديني لتبليغ رسالته والوصول بها إلى كل شرائح المجتمع، فهو لا يقتصر على فئة دون فئة، إنه يستقطب الشباب، فالكهول فالشيوخ الطاعنين في السن. يستقبل التاجر، الفلاح والمقاول ورجل الأعمال، يستقبل الغني والفقير وميسور الحال، يلج إليه الجاهل، والمتعلم وصاحب الفكر والأستاذ، يدخله الناس على اختلاف المشارب والمناهل الفكرية والعقائدية وأصحاب الطرق وغيرهم كثير... لذلك كان لأهمية الخطاب الديني المُقدم إلى كل هؤلاء من الأهمية بما كان، وهو موضوع هذه الدراسة.

فالمسجد في الدين الإسلامي، هو ذلك المكان المقدس الذي ينطلق فيه الخطباء بتأدية الخطاب الديني، واضعين نصب أعينهم تحقيق الأهداف المرجوة أو المسطرة، انطلاقاً من المبادئ العامة والأحكام الكلية الموجودة في آيات القرآن الكريم، ثم اقتداءً بسيرة النبي ﷺ، الذي جعل من المسجد المنطلق الفعلي أو العملي في مختلف الأمور التي يريدها أو يعيشها المجتمع الإسلامي. فلم يكن المسجد في الإسلام مكان أداء الصلوات، بل كان القائد السياسي والاقتصادي والمرشد الديني، والمكوِّن لرجال الدين والفكر والسياسة. وهذا ما أعطاه تلك القدسية والمكانة بين أبناء المجتمع الواحد. أضف إليها العناية الربانية التي رفعت من مكان دنيوي، إلى تسميته ببيت الله تعالى في الأرض.

06 _ دور المسجد وأهميته في الإسلام

المسجد في الإسلام، هو «المدرسة الأولى التي تعني بالإنسان وتنمي فيه روح الشجاعة والإقدام، كما توجد فيه روح العطف والإحسان. تربي روح الأخوة والألفة والمحبة بين المؤمنين، فيعيشون في بعد عن التنافس والتطاحن وحروب الطبقات، لأن كل فرد يشعر بكرامته التي كرمه الله بها، وأنه متساوٍ في الحقوق والواجبات مع جميع الذين يقفون بجواره في الصف سواء كانوا حكاماً أو محكومين، أغنياء أو

المنارة للاستشارات

فقراء لا فضل على أحد إلا بالتقوى. يلمس كل فرد ذلك عملياً في المسجد»[33]، فتتجسد بين أفراد المجتمع الإسلامي الخصال الحميدة، فيقوى الصدق في القول ويتعاظم الإخلاص في العمل وتتعمق العقيدة في النفوس من الممارسة الفعلية للشعائر في المسجد.

فالخطاب الديني يعتبر المسجد مؤسسة دينية مفصلية ومركزية تحوم حولها كل مؤسسات المجتمع الإسلامي الأخرى، حديثة وتقليدية، ويعود ذلك إلى دور المسجد في نشر تعاليم الدين الإسلامي، وكذلك نشر الثقافة الإسلامية، وتربية أفراد المجتمع الإسلامي وتعليمهم من المنبع الأصيل، فإذا كان ارتباط المسجد بالتعليم الديني في سنواته الأولى، فقد فهم المسلمون بعد ذلك الدور الريادي، حيث أصبح المصلى والمدرسة والجامعة وداراً للإفتاء وغيرها... فكان ولا يزال إلى يومنا هذا مركزاً هاماً للوعي الإسلامي.

ثالثاً: الإطار الميداني للدراسة

يعتبر الجانب الميداني في هذه الدراسة، هو المجال الذي يتحقق فيه الباحث من صحة المعطيات النظرية التي تم البناء عليها أو اعتمادها في الجانب النظري، كما يعتبر متنفس الباحث في الوصول إلى نتائج ملموسة كانت تعبر عن هوس وشك الباحث، حيث انطلق الجانب الميداني من الدراسة الاستطلاعية ومحاولة معرفة ميدان الدراسة وصولاً إلى صياغة النتائج النهائية أو الاستنتاجات الجزئية والاستنتاج العام للدراسة.

01 _ التعريف بميدان الدراسة

إن الانتقال من الجانب النظري إلى الجانب الميداني يتطلب تسلح الباحث بالكثير من المعطيات النظرية، التي تعتبر الأرضية التي ينطلق منها، واضعاً نصب أعينه تساؤلات إشكالية الدراسة، ثم الحلول المؤقتة التي تم اقتراحها لهذه التساؤلات، أو ما يسمى بالفرضيات. وقبل الخوض في جمع المعلومات وتحليل المعطيات لا بد من معرفة جيدة بميدان الدراسة، لأن أي سوء فهم لهذا الميدان لن يحقق لصاحبه (الباحث) ما يرنوا إليه من أهداف مسطرة.

إن العناصر المكونة لعيّنة الدراسة تخضع للأمر الرئاسي رقم: 06–03 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006، والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، والذي يحدد مجالات تطبيق هذا القانون، ففي المادة (02) والتي جاء فيها :«يطبق هذا القانون الأساسي على الموظفين الذين يمارسون نشاطهم في المؤسسات والإدارات العمومية. يقصد بالمؤسسات والإدارات العمومية، المؤسسات العمومية، والإدارات المركزية في

المنارة للاستشارات

الدولة المصالح غير الممركزة التابعة لها والجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، والمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني، والمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، وكل مؤسسة عمومية يمكن أن يخضع مستخدموها لأحكام هذا القانون الأساسي»[34]. أما في المادة (03) فجاء فيها بأن تطبيق أحكام هذا القانون الأساسي تكون بقوانين خاصة بمختلف أسلاك الموظفين، وتكون بمراسيم تنفيذية[35] وعلى هذا الأساس جاء المرسوم التنفيذي رقم: 08–411 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 2008، والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين إلى الأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف، ففي الفصل الثالث، وفي المادة (33) منه، جاء بأن سلك الأئمة يضم «أربع (04) رتب: رتبة إمام معلم (رتبة آيلة إلى الزوال)، إمام مدرس، إمام أستاذ، إمام أستاذ رئيسي».[36]

02 _ السمات والصفات الشخصية للخطيب

إن المعطيات الإحصائية وعملية تحليل هذه المعطيات، أي القيام بإسقاطاتها أو تحليلها سوسيولوجياً يقودنا إلى العديد من النتائج التي نستخلص منها أو نستنتج صحة الافتراض الأول لهذه الدراسة من عدمه، والذي اعتمد على أن الخطيب أو الإمام في المسجد يقوم بشكل من الأشكال بتقديم خطاب لا يستطيع الخروج فيه عن ثقافته الذاتية ومكتسباته الشخصية والعلمية، ففي الكثير من الأحيان ما تسيطر قناعة الخطيب ومدى تأثره بما يحدث في المجتمع الخارجي، فهو بذلك أسير هذه المعطيات ولا يستطيع أن يخفي هذه القناعات حتى لو عارضت الخطاب الرسمي.

ومن بين النقاط التي نستخلصها نذكر ما يلي:

لقد انطلقنا من النظرة العامة التي ركز عليها الكثير من أعلام الخطاب الديني في محاولة منهم لوضع دراسة نقدية للخطاب المعاصر والعوامل المؤثرة فيه، فاتفق الجميع دون استثناء عن الدور المفصلي الذي يقوم به المخَاطِب، فهو العنصر الأساس والفعال، لأنه الطرف الذي يتولى توجيه الخطاب، ويقوم بقراءة النصوص وتفسيرها، ويحاول إسقاطها على الواقع، من خلال الأمثلة، الاقتباسات المتعددة، والنشاطات المنظمة، حيث يُعتبر ما يُقدِّمه الإمام، حتى ولو كان وفق توجيهات الوصاية، قراءة لآرائه في نصوص الوحي، حيث يعتقد أن قوله معتمد به. ففي كثير من الأحيان يكون التفسير والتأويل وفق شخصية، وعلم وثقافة الخطيب الذاتية، ومكتسباته

المنارة للاستشارات

المعرفية وحتى انتمائه الإيديولوجي، وبالتالي يقوم بتصدير خطاب وفق فهمه الخاص، فما يصل إلى ذهن المتلقي يكون بعيداً عن قصد المشرِّع وعن دلالة النص.

إننا نعتبر كذلك أن العلم والثقافة الواسعة، من الصفات الشخصية التي يجب توفرها في الإمام، فإذا كانت الشخصية القوية تعبير عن الحضور المادي للإمام في المسجد، أثناء أداء مهامه، فإن العلم والثقافة عوامل تبيّن كيفية تعامل هذا الأخير مع ما يقدِّم ويواجه خارج المسجد مع المصلين، مع الوصاية ومع النظرة للخطاب الديني بصفة عامة ومفهوم الدين والتدين. ومن بين السلوكات التي ترتبط بشخصية الإمام وقوة حضورها، ويعطيها أعلام الخطاب الديني أهمية كبيرة في حياة الخطيب؛ هي الارتجال، حيث يعمد الإمام إلى التحضير الجيد لكل خطاباته تحضيراً جيداً، فينظم أفكاره ويرتب فقرات خطابه. والارتجال ملكة تأتي مع الخبرة والتجربة، يحاول الإمام من خلالها إظهار قوة شخصيته، ومدى تحكمها فيما تقدمه للمصلين، ومع علمه وثقافته الواسعة، فهو لا يحتاج إلى أوراق يرجع إليها.

يدعو الكثير من الأئمة إلى ضرورة التقيد الكلي بالمذهب المالكي كأحد عناصر مكونات الهوية الوطنية، وذهب البعض منهم إلى دعوة الوزارة إلى فصل كل إمام لا يعمل بهذا المذهب، فهو أحد العناصر البارزة في تكوين عناصر الهوية. فتقديم المذهب المالكي كونه أحد الأركان الأساسية للوسطية والاعتدال، يضمن وحدة واستقرار وتماسك المجتمع والحفاظ على مرجعيته الدينية. فهذه الوحدة المذهبية تعتبر الضمن لقوة المجتمع، وتبين مدى صلابته وتميزه ثقافياً سياسياً واجتماعياً. في المقابل، أمام هذه المكانة الرصينة، وهذه المنزلة التي تصل حتى التقديس عند بعض فئات المجتمع، تصلها الكثير من التوجيهات والتعليمات من عند الجهة الموظفة، التي عينته في هذا المسجد، فيرتبط الالتزام بها والتقيد بمحتواها بشخصية الإمام، فهي تعيق نوعاً ما من حريته في تسيير شؤون المسجد بالطريقة التي يراها مناسبة. فإذا كان من حق الوصاية توجيه الأئمة، فهذا يعني أن الإمام ليس وحده في هذا الفضاء، خاصة إذا ذكرنا الترسانة القانونية والإمكانيات البشرية التي تضعها الوصاية لمراقبة ومتابعة هذا الشخص (الإمام) من معتمدين، مفتشين ومراقبين لنوعية الخطاب، ومدى تطبيق هذه التوجيهات والتعليمات.

03 _ الطريقة الإدارية للتسيير

إن المعطيات الإحصائية وعملية تحليل هذه المعطيات، أي القيام بإسقاطاتها أو تحليلها سوسيولوجياً يقودنا إلى العديد من النتائج التي نستخلص منها أو نستنتج صحة

المنارة للاستشارات

الافتراض الثاني لهذه الدراسة من عدمه، والذي اعتمد على أن الخطاب الديني يخضع للتسيير الإداري الذي تشرف عليه الوصاية، فمن أجل الحفاظ على وحدة الخطاب الديني، ولأن المسجد مؤسسة دينية لا يمكن إهمالها، لذلك تسعى المؤسسة الرسمية في المجتمع الإسلامي تسهر بمختلف الوسائل على توجيه وتحديد معالم الخطاب الديني الموجه إلى أفراد المجتمع، باستعمال وسائل وطرق إدارية تفرض على الخطيب (الإمام) إتباعها والالتزام بها.

ومن بين النقاط التي تم استخلاصها نوردها على الشكل التالي:

كل المؤسسات الوصية في المجتمع الإسلامي تسعى جاهدة للحد من التوظيف السياسي للمؤسسات الدينية وللخطاب الديني، لذلك ما فتئت المؤسسات الرسمية في المجتمع الإسلامي في تسطير برامج التوعية والندوات الفكرية والمحاضرات وبرامج التكوين المستمر وعملية الرسكلة والتقويم، وغيرها من النشاطات التي تعتقد بأنها تحافظ على وحدة الخطاب الديني، وبالتالي وحدة المجتمع وتماسكه. وقد يفسر ذلك بالتضامن الإيديولوجي الموجود بين الدولة والدين من جهة، وطبقة علماء الدين من جهة أخرى. بالإضافة إلى مراقبة النشاط الديني، وبالتالي مراقبة المؤسسات الدينية بموظفيها، لأنها طريقة كل الدول التي تشكلت بعد الاستقلال على هيئة «الدولة (الوطن) الحزب الواحد»، حيث فرضت خطاً واحداً في التفكير وحذفت ما عداه، فكل ما عداه أصبح مرمياً في دائرة اللا مفكر فيه أو المستحيل التفكير فيه.

تحذير الخطباء وأئمة المساجد من الانحرافات التي من شأنها أن تخرجهم عن وظائفهم ومهامهم المحددة قانوناً، والتي تدعوهم إلى ضرورة التقيّد بوظائفهم الدينية عوض الخوض في شأن قد يحسب ضدهم، أو ضد الرسالة السامية التي يفترض أن يقوم بها المسجد. الذي يعتبر في ك الأنظمة أو المؤسسات الرسمية هو بيت الله الذي يجتمع فيه المسلمون لأداء صلواتهم، وتلاوة القرآن الكريم والاستماع (الخطاب) إلى ما ينفعهم في دينهم ودنياهم. وأمره لا يؤول إلى أي فرد أو جماعة أو جمعية، وإنما أمره إلى الدولة المكلفة شرعاً والمسؤولة عن حرمته وقداسته واستقلاليته في أداء رسالته الروحية والتعبدية والتعليمية والتربوية والثقافية والاجتماعية، فهو وقف عام تابع للدولة.

يظهر تدخل أو مجال عمل الوصاية في العديد من الإجراءات والسلوكات، فيكفي أنها تحدد قانونياً وظائف المسجد الروحية والتعبدية، والوظائف التربوية

المنارة للاستشارات

والتعليمية، والوظائف التثقيفية، والوظائف التوجيهية الإصلاحية، ثم الوظائف الاجتماعية، وكلها منظمة في مراسيم تنفيذية. فهذه الوظائف، ومختلف الطرق المستجدة ومع الأدوار المرسومة له قانوناً، ومع المرجعية التي ترتضيها والمبنية على التوجه المذهبي، مثل: المذهب المالكي في المغرب العربي. ولعل أبرز الطرق المستحدثة أو المستجدة إرسال التوجيهات والتعليمات، القيام بالدورات التكوينية وعملية الرسكلة، الندوات والملتقيات والمحاضرات وغيرها... فمختلف التوجيهات، تدخل ضمن اهتمام أولياء الأمور (المسؤولين) على توحيد الصفوف وجعل الخطاب واحد يعبر عن وحدة الشعب والأمة. فلا يمكن اعتبار هذه التوجيهات تدخلاً في صلاحيات الإمام، أو اعتبارها إنقاصاً له، لكنها ضرورة شرعية تقتضيها أحوال الأمة، ويقتضيها العصر وتقلباته، فأولياء الأمور مسؤولون عن كل المساجد.

إن المؤسسة الرسمية، الوصاية، وكل المؤسسات التي لها حق تعيين الخطيب في المجتمع الإسلامي _ على اختلاف التسميات_ هي المسؤولة قانوناً وشرعاً عن كل ما يخص المسجد، منذ تكوين الإمام وتوظيفه ، ومن ثم تقوم بتوجيهه ومراقبته ومراقبة عمله ، وإذا اقتضى الأمر تقوم بإعداد النشاطات التي تساعده فيها على معرفة المستجدات وكيفية مواجهة التغيرات التي يعرفها المجتمع. فالمؤسسة الرسمية لديها كل الآليات حتى تتمكن من مراقبة الإمام داخل المسجد، ومراقبة عمله وحتى مدى إخلاصه للطريقة التي تعتقدها في إيصال الدين الإسلامي إلى أفراد المجتمع، خاصة فيما يخص التوجه المذهبي كعامل لتوحيد وتماسك المجتمع الإسلامي، إلا أن الواقع يثبت عدم نجاعة هذه المراقبة، إذا كان الإمام لا يؤمن بما تقدمه الوصاية، أو ركب موجة المصلين الذين يرفضون تدخل الدولة في أمور الدين، فيصبح بذلك الخطاب الديني الذي يصاغ في هذه المساجد لا تتحكم فيه الوصاية، بقدر ما تتحكم فيه توجهات وقناعات الإمام والجماعة أو الفرقة أو الطائفة التي ينتمي إليها.

04 _ الصورة الشاملة للدين

إن المعطيات الإحصائية وعملية تحليل هذه المعطيات، أي القيام بإسقاطاتها أو تحليلها سوسيولوجياً يقودنا إلى العديد من النتائج التي نستخلص منها أو نستنتج صحة الافتراض الثالث لهذه الدراسة من عدمه، والذي اعتمد فيه على أن الخطاب الديني في المجتمع الإسلامي هو كل بيان باسم الدين الإسلامي يوجه للناس سواء المسلمين أو غير المسلمين لتعريفهم بالإسلام، يأخذ أشكال مختلفة، مبني على فهم دقيق لطريق

المنارة للاستشارات

المخاطبين وعقلياتهم وبيئاتهم. فهو يشمل النشاط الإسلامي بشكل عام، الفقهي منه والعلمي والدعوي والثقافي والتربوي والاجتماعي.

ومن بين النقاط التي تم استخلاصها نوردها على الشكل التالي:

الخطاب الديني هو كل بيان باسم الدين، لكن هذا البيان له العديد من القواعد التي يستند عليها، أبرزها بالنسبة للخطاب الديني في المجتمع الإسلامي التوجه المذهبي، ومن أجل التحقق من صحة الفرضية الثالثة، كان لا بد من النظر في مدى التزام عينة الدراسة بالتوجه المذهب (المذهب المالكي في المجتمع الجزائري). تنشيط المسجد الذي يتطلب إتقان الخطاب المسجدي، المشاركة مع الوصاية في الدورات التكوينية، تسطير البرامج التي تساهم في مساعدة الغير.

يتطلب إعادة النظر في الكثير من الأمور، منها على وجه الخصوص إعادة النظر في المراجع والمصادر، النظر في أحوال الأمة وتكوين الأئمة وإعادة تأهيلهم، فالنظر إلى أحوال الأمة تتطلب دراسة وافية متعددة التخصصات تساهم فيها كل التخصصات الدينية والإنسانية والاجتماعية وحتى السياسية، لأن معرفة متطلبات المجتمع من مقاصد الدين، ومعرفة الإنسان الذي تعقدت تركيبته الذهنية والنفسية تدعوا أولياء الأمور إلى إعادة النظر في ماهية الخطاب المقدم وفق مستجدات هذا العصر بكل تناقضاته.

فالخطاب الديني وفق التوجهات المذهبية والمرجعيات الدينية المختلفة في المجتمع الإسلامي يمكن أن تعبر عن صورة الدين الإسلامي، وصحيح أن أئمة المساجد لا يدخرون أي جهد للقيام بكل النشاطات التي توصل الدين الصحيح وفق المرجعية الدينية إلى أفراد المجتمع، وصحيح أن ما يقدم نظرياً من خُطب ودروس ومواعظ يعبر عن الصورة الشاملة للدين الإسلامي، وصحيح أن المسجد يقدم إلى المصلين ما يحتاجونه لدينهم ودنياهم، لكنه في نفس الوقت يعبر عن إرادة الوصاية التي تتحكم فيه بمختلف الأشكال، فهي تتحكم فيه عن طريق توظيف الأئمة وتكوينهم ومراقبتهم وتوجيههم، كما تتحكم فيه عبر إجبار الأئمة على إتباع سياستها في صياغة الخطاب وتسطير البرامج التي تراها مناسبة، والتي تمدهم بها بمختلف الوسائل، مثل الندوات ودورات التكوين وإعادة التأهيل والرسكلة، ولكنه كذلك يعبر عن ما يرتئيه الإمام مناسباً ويوافق ما يؤمن به ويعتقده.

05 _ نتائج الدراسة

بلا شك يعتبر الخطاب الديني من أهم المواضيع التي تثار حديثاً، كما أثيرت من قبل في كل العصور، في العصر الأول، أين كانت الدولة الدينية التي تسير

المنارة للاستشارات

بالوحي الإلهي، أو في القرون الثلاث التي تلت والتي تعتبر عصور ازدهار وانتشار الدين الإسلامي ووصوله إلى مختلف بقاع العالم، ووصولاً إلى عصور الانحطاط وانحصار الإسلامي، خاصة بعد غلق باب الاجتهاد وما تلاه من أحداث انحصر فيها الدين الإسلامي فقط في أمور العبادات. وهي نفس المرحلة التي انتقل فيه المسجد من جامع لكل أمور الدين والدنيا إلى مكان مقدس لإقامة الصلوات الخمس وأداء صلاة العيدين، وانتقل الإمام فيها من حاكم مسيطر على كل مفاصل الحياة إلى مفتي في أمور الفقه، ثم إلى مجرد موظف من موظفي القطاع العام.

وقصد الوقوف على مختلف الانشغالات التي طرحناها في إشكالية الدراسة وتبنيناها في صياغة الفرضيات، وهي الانشغالات التي تمحورت حول العوامل المؤثرة في صياغة الخطاب الديني، انطلاقاً من إمام المسجد، فالمتابعة الإدارية للوصاية، وصولاً إلى الصورة الشاملة للدين الإسلامي، أي كون الخطاب الديني هو كل بيان باسم الدين الإسلامي للمسلمين وغير المسلمين، ومن خلال الدراسة الميدانية، وتحليلاتنا النظرية نستخلص ما يلي:

إن الخطاب الديني في المجتمع الإسلامي، يعتمد على الإمام أو الخطيب الذي يقوم بتقديم خطاب لا يستطيع الخروج فيه عن ثقافته الذاتية ومكتسباته الشخصية والعلمية، حيث تسيطر قناعته ومدى تأثره بما يحدث في المجتمع الخارجي على ما يقدم، فهو بذلك أسير هذه المعطيات ولا يستطيع أن يخفي هذه القناعات حتى لو عارضت الخطاب الرسمي، ويغتنم فرصة أنه العنصر الأساس والفعال، والطرف الذي يتولى توجيه الخطاب، فيقوم بقراءة النصوص وتفسيرها، ويحاول إسقاطها على الواقع، من خلال الأمثلة، الاقتباسات المتعددة، والنشاطات المنظمة، حيث يُعتبر ما يُقدِّمه الإمام، حتى ولو كان وفق توجيهات الوصاية، قراءة لآرائه في نصوص الوحي.

إن الخطاب الديني في المجتمع الإسلامي، خطاب يحمل تصورات وأفكار ومعتقدات تميز الخطيب أولاً، ثم الجهة التي وظفته ثانياً، وبالتالي فهو خطاب إيديولوجي يسعى إلى تبرير الممارسات وقيّم المؤسسات وإضفاء بعض الشرعية عليها، أي المساهمة في ضمان الوظائف الضرورية لإنتاج وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية بذلك التوجيه الديني المبني في الأساس على العديد من المعطيات المتوارثة، ولعل أبرزها الشخصية القوية، ذات التربية الدينية المستقاة من المذهب السائد في المجتمع الجزائري، والثقافة الدينية التي تتحكم في سلوكات الإمام داخل وخارج المسجد، والتي تجعل

المنارة للاستشارات

منه القدوة الحسنة التي يقتدي بها المصلين، فهو في الكثير من الأحيان المثل الأعلى الذي يتصوره المصلين ويرجعون إليه في أمور دينهم ودنياهم بما أنه الحامل للواء الدين.

إن الخطاب الديني في المجتمع الإسلامي، يحمل الكثير من التقديس والتبجيل، فهو يقترن بالدين الإسلامي بكل ما هو مفكر فيه أو استحالة التفكير فيه، وكذلك في فضاء مقدس، إنه المسجد الذي يعتبره أفراد المجتمع بأنه ينتمي إلى أعضاء المجتمع الإسلامي جميعاً لا يمكن استغلاله لتحقيق أهداف سياسية صريحة، فاستخدامه لمثل هذه الأغراض الدعائية أو كأداة للحفاظ على السلطة، يؤدي إلى التقليل من شأن روحانية المكان وقداسته باعتباره مكاناً للعبادة والعلاقة الروحية التي تربط بين المؤمن وخالقه. أضف إلى ذلك أن ما يحمله الخطاب الديني من تقديس يعود إلى طبيعة ما ينظر إليه المسلمون عامة على أنه مقدس بحد ذاته، أين يتولد تلقائياً داخل كل أفعال أفراد المجتمع، بمعنى أن هناك مسلمات وبديهيات يقبلها الجميع.

إن الخطاب الديني في المجتمع الإسلامي، هو صورة ذلك التنظيم والتأطير والمراقبة والتوجيه الذي تقوم به الوصاية أو المؤسسات الرسمية، الصورة التي تسعى من خلالها إلى الحد من التوظيف السياسي للمؤسسات الدينية والخطاب الديني الصادر عنها، عن طريق تسطير وتحضير وعقد الندوات الفكرية والمحاضرات وبرامج التكوين المستمر وعملية الرسكلة والتقويم، وغيرها من النشاطات التي تحافظ على وحدة الخطاب الديني ووحدة المجتمع وقوته وتماسكه. فتعتقد الوصاية بأن هذا التنظيم، وهذه المراقبة تجعل من الإمام لا يقع في الانحراف الذي يخرجه عن وظيفته ومهامه المحددة قانوناً، وتجعل منه يتقيد بوظائفه الدينية عوض الخوض في شأن قد يحسب ضدهم، أو ضد الرسالة السامية للمسجد.

إن الخطاب الديني في المجتمع الإسلامي، خطاب مُوجه، تجعله الوصاية لتعزيز وتبرير الخيارات الكبرى للدولة الوطنية، ويتم ذلك ضمن التسيير الإداري للمؤسسات الدينية بما فيها المسجد، تحت شعار توحيد الصفوف وجعل الخطاب واحد يعبر عن وحدة الشعب والأمة. وهي توجيهات اعتبرت ضرورة شرعية تقتضيها أحوال الأمة، ويقتضيها العصر وتقلباته. فالوصاية هي المسؤولة قانوناً وشرعاً عن كل ما يخص المسجد، منذ تكوين الإمام وتوظيفه، وحتى توجيهه ومراقبته ومراقبة عمله، وإذا اقتضى الأمر تقوم بإعداد النشاطات التي تساعده فيها على معرفة المستجدات وكيفية مواجهة التغيرات التي يعرفها المجتمع. كما أن لديها كل الآليات حتى

المنارة للاستشارات

تتمكن من مراقبة الإمام داخل المسجد، ومراقبة عمله وحتى مدى إخلاصه للطريقة التي تعتقدها في إيصال الدين الإسلامي إلى أفراد المجتمع.

إن الخطاب الديني في المجتمع الإسلامي، خطاب سياسي معبئ للمواطنين، تستعمله الوصاية لتحقيق سياساتها اتجاه المواطن في مختلف الميادين، الثقافية، التربوية، الاجتماعية وخاصة السياسية. فمن خلال الخطاب الديني تسعى الوصاية إلى نشر الثقافة الإسلامية ذات الخصوصية الوطنية بين أفراد المجتمع، كما تستعمل الإمام لغرس المبادئ التربوية التي تبنى عليها المنظومة التربوية الوطنية، وتستغل رجوع المواطن إلى الإمام وقدسية المسجد لحل المشاكل الاجتماعية التي يستعصى حلها، وكل هذا تضعه ضمن استغلالها الأمثل للفضاء المسجدي، من خلال عملية التسيير الإداري بمختلف الوسائل الإدارية والبشرية، فكلها آليات بيد الوصاية تتمكن بها من التحكم اللازم في كل جزئيات العملية الدينية منذ تعيين الإمام وصولاً إلى نشاطه (الخطاب الديني).

إن الخطاب الديني في المجتمع الإسلامي، خطاب واعظ ومرشد ومهذب، فهو خطاب يسعى إلى تهذيب النفوس وإرشادها إلى الطريق الصحيح من خلال تذكيرها وإرشادها إلى الأوامر الإلهية والتوجيهات النبوية. وينطلق الخطاب الديني من كون الدين أمر فطري تطلبه النفس ويطلبه المجتمع. فهو خطاب واعظ؛ لأنه يحمل عبارات الوعظ التي تجعل من الإنسان يأتمر بالمعروف وينتهي عن المنكر، فهو يبين لأفراد المجتمع ما ينبغي عليه الحال المستقيم، وما يكون عليه الحال السيئ والفرق بينهما في المجتمع، وفي صلاحه أو فساده. وهو خطاب مرشد إلى السلوك القويم والأخلاق الحميدة. كما أنه خطاب مهذب، يسعى إلى تهذيب شخصية المؤمن وتقويتها وجعلها قادرة على أداء وظائفها الإنسانية والحيوية بكل نشاط وتفاعل روحي كبير، حيث يجعل النفس الإنسانية أقوى وأصلب وأقدر على تحمل المتاعب ومواجهة التحديات عن طريق المشاركة الاجتماعية التي يفرضها المسجد وحق الجوار الديني والتلاقي الاجتماعي.

إن الخطاب الديني في المجتمع الإسلامي، خطاب ضابط، وهو يستمد هذا الضبط من وسائل الضبط الاجتماعي الموجودة في الدين الإسلامي ودورها الفعال في كبح الانحراف والجريمة والسلوك السيئ، ونشر الفضيلة والأخلاق الحميدة بين أفراد المجتمع. فالخطاب الديني يحث على التزام أفراد المجتمع بمفردات الضبط الاجتماعي في علاقاتهم الخاصة والعامة، وهو ما يؤدي على تقوية الوازع الديني وتكافل الأفراد فيما بينهم وتضامنهم وتماسكهم ووحدتهم. كما أن الخطاب

المنارة للاستشارات

الديني يحمل ماهية القيم الإيجابية التي ينبغي التمسك بها، وماهية القيّم السلبية التي ينبغي الابتعاد عنها، وهي عوامل تقوي من شخصية الفرد والمجتمع، وتميز بين الصالحين في المجتمع من غيرهم، حيث يستدل الخطاب الديني بركيزتيه الأساسيتين القرآن الكريم والسنة النبوية، لتحريك الدوافع النفسية لتقبل ما يقدم وتحويله إلى سلوك داخل المجتمع.

رابعاً: خلاصة الدراسة

إن القراءة المتأنية لكل المعطيات النظرية والميدانية، وبناءً على كل الاستنتاجات السابقة، نستخلص النتائج التالية:

إن الخطاب الديني في المجتمع الإسلامي، خطابات متعددة، وليس خطاب واحد، تشترك فيه الكثير من الأمور، لأنهم ينتمون لنفس البيئة الاجتماعية ويخضعون لتأثيراتها، ولكن اختلافها يكمن في اختلاف درجات التأثر. تأثر بالخطيب الذي يتولى مهمة تنفيذ هذا الخطاب وما يحمله من انتماء عقائدي أو ميول ثقافي أو اتجاه إيديولوجي، أو تأثر بالطريقة الإدارية التي تفرضها الوصاية من خلال الكم الهائل من الآليات والميكانيزمات التي تسيطر بها على الإمام وعلى المسجد في نفس الوقت، أو تأثر بالتوجه المذهبي والمرجعية الدينية سواء من جهة الخطيب أو من جهة الوصاية.

إن الخطاب الديني في المجتمع الإسلامي، خطاب نظري، يطرح رؤى لإصلاح الواقع بإسقاط أحداث الحاضر على وقائع موجودة في كتب التراث، أو في كتب التاريخ الإسلامي، يستند على مرجعية وحيدة ليبني بها نسقاً من الرمزيات الموثوقة والمتعالية عن الجدل والتشكيك من أجل التأثير على المتلقي وتحريك عواطفه، وهنا يجد صاحب الخطاب نفسه يحمله ما لا يطيق من مادة لا يفهمها المتلقي، أو تتعارض وتتشابك مع الرغبات الفردية، وتتداخل مع العوامل النفسية، فيختلط في هذا الخطاب المعقول مع غير المعقول، والموضوعي مع غيره والواقعي مع المخيال الاجتماعي، يكون تارة بوعي وتارة أخرى بغير وعي، حيث يؤسس لهيمنة عقلية وروحية وأدبية على المتلقي تمارس نوعاً من الضغط عليه، فيؤدي إلى إلغاء الحريات باسم الوحدة الوطنية، أو باسم الدعوة إلى التفاف الجماهير حول الخطاب المقدم، أو إلغاء النقد البناء خوفاً من التهديدات الخارجية، والمحافظة على وحدة الكلمة وتراص الصفوف.

إن الخطاب الديني في المجتمع الإسلامي، خطاب تاريخي بامتياز، لأنه يعتمد على الكتاب والسنة النبوية والأحكام المستنبطة منهما كإطار مرجعي، حيث أن

المنارة للاستشارات

الكثير من النماذج العملية الشارحة لنصوص الوحي وأحكام الشريعة موجودة في هذا التاريخ، فالخطاب الديني يأخذ السوابق التاريخية بعين الاعتبار، ويتخذ منه _ أي التاريخ _ معياراً وأداة للحكم على الأوضاع الراهنة. فيعود للتاريخ تحت الكثير من العوامل المؤثرة التي تعتبر أن هذا الأخير يشكل نوعاً من الامتداد للمنهج الإلهي الذي يؤمن به، ويرى بأنه يمكن استخدام هذه الوقائع لسد الكثير من الفجوات في الرؤية الخاصة بالواقع والمستقبل، خاصة في المجال الفكري والسياسي.

إن الخطاب الديني في المجتمع الإسلامي، يعيش أزمة في الملاءمة أو التوفيق ما بين المعتقد والسلوك، فهو الذي تعلق عليه كل الآمال من أجل إخراج أفراد المجتمع من المشاكل المعقدة التي يعيشها في مختلف المناحي، العقائدية، الفكرية وخاصة السلوكية. فالكثير من أعلام الخطاب الديني يرون بوجود فجوة بين مقاصد الخطاب الديني وأثرها في حياة الفرد والمجتمع. وترجع هذه الفجوة إلى قصور الخطاب الديني في معرفة وإدراك عميق للتحولات الجارية في الداخل والخارج، وإدراك التحديات التي تواجه المجتمع والأمة، حيث لا يمكن معالجة هذه التحولات والتحديات بخطاب شمولي يستحضر التراث لحل مشاكل العصر. فالخطاب الديني لا يهتم بالحديث عن الكيفيات والأساليب والأدوات التي يحتاجها المجتمع للتقدم والتطور، فقليل جداً ما نجد من بين أعلام الخطاب الديني من يولي اهتماماً لترسيخ المفاهيم التي تعالج القضايا الاجتماعية الراهنة.

المنارة للاستشارات

الهـــوامش:

1 -إبراهيم حماني: «الخطاب الديني والتحديات المعاصرة (الخطاب الفقهي نموذجاً)»، الخطاب الديني بين الغلو والاعتدال، محاضرات الندوة الفكرية الثامنة أيام 03، 04 و05 أفريل 2010 بالوادي، إصدارات الرابطة الولائية للفكر والإبداع بولاية الوادي، مزوار للطباعة والنشر والتوزيع، الوادي، الجزائر، 2010، ص: 13.

2 -محمد عابد الجابري: الخطاب العربي المعاصر، دراسة تحليلية نقدية، ط 05، مركز دراسات الوحدة العربية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، مارس 1994، ص.ص: 197-198.

3 -يوسف القرضاوي: من فقه الدولة في الإسلام، مكانتها.. معالمها.. طبيعتها.. موقفها من الديمقراطية والتعددية والمرأة وغير المسلمين، ط 03، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص: 30.

4 -نضال عبد القادر الصالح: المأزق في الفكر الديني بين النص والواقع، ط 01، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2006، ص: 214.

5 محمد منير حجاب: الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، ط 03، سلسلة دراسات وبحوث إعلامية (6)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص: 25.

6 -مروان إبراهيم: أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، ط 01، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص: 60.

7 -عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، ط 02، مكتبة وهبة، القاهرة، 1979، ص: 255.

8 -Mark MOUNTAUSSE et Gilles REMAUARD: 100 Fiches pour comprendre la sociologie, Ed Bred, France, 2008, P : 17.

9 -جوردون مارشال: موسوعة علم الاجتماع، ط 02، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2007، ص: 381.

10 -محمد شفيق: البحث العلمي _ الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص: 112.

11 -فريد الأنصاري: أبجديات البحث في العلوم الشرعية، محاولة في التأصيل المنهجي، ضوابط، مناهج، تقنيات، أفاق، ط 01، سلسلة الحوار 27، منشورات الفرقان، الدار البيضاء، المغرب، 1997، ص: 172.

12 -أحمد بدر: أصول البحث العلمي ومناهجه، ط 09، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996، ص.ص: 334-335.

المنارة للاستشارات

13 -محمد عوض العايدي: إعداد وكتابة البحوث والرسائل الجامعية، مع دراسة عن مناهج البحث، مركز الكتاب للنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص: 151.

14 -أحمد بدر: مرجع سبق ذكره، ص: 339.

15 -ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم: مناهج وأساليب البحث العلمي، النظرية والتطبيق، ط 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص: 104.

16 -نفس المرجع، ص: 119.

17 -محمد حافظ دياب: سيد قطب، الخطاب والإيديولوجيا، دار العالم الثالث للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت)، ص: 09.

18 -بول ريكور: نظرية التأويل، الخطاب وفائض المعنى، ط 02، ترجمة: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2006، ص: 56.

19 -مهى العتوم: تحليل الخطاب في النقد العربي الحديث، دراسة مقارنة في النظرية والمنهج، دراسة مكملة لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2004، ص: 15.

20 -يوسف القرضاوي: خطابنا الإسلامي في عصر العولمة، ط 01، دار الشروق، القاهرة، 2004، ص: 15.

21 -القرآن الكريم، سورة الممتحنة، الآيات رقم: 08–09.

22 -القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآيات رقم: 09–10.

23 -القرآن الكريم، سورة النساء، الآية رقم: 128.

24 -القرآن الكريم، سورة النساء، من الآية رقم: 114.

25 -القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية رقم: 103.

26- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية رقم: 110.

27 -يوسف القرضاوي: خطابنا... مرجع سبق ذكره، ص: 173.

28 -نصر حامد أبو زيد: نقد الخطاب الديني، ط 02، سينا للنشر، القاهرة، 1994، ص: 77.

29 -محمد أركون: القرآن، من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، ط 02، ترجمة وتعليق: هشام صالح، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، مارس 2005، ص: 93.

30 -محمد مهدي شمس الدين: الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي، ط 01، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، 1999، ص: 08.

31- سمير أبو زيد: «منهج التجديد الديني عند الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني»، مجلة كلية دار العلوم، العدد 36، جامعة القاهرة، مصر، (د.ت)، ص: 171.

المنارة للاستشارات

32 - محمد حسن نوبي: عمارة المسجد في ضوء القرآن والسنة، ط 01، دار نهضة الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص: 16.

33 - علي محمد مختار: دور المسجد في الإسلام، سلسلة شهرية، السنة الثانية، العدد (14)، إصدارات دعوة الحق، القاهرة، 1972، ص: 68.

34 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادرة بتاريخ: 16 يوليو 2006، السنة 43، المادة 02، ص: 03.

35 - نفس المرجع، ص: 04.

36 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 73، الصادرة بتاريخ: 28 ديسمبر 2008، السنة 45، المادة 33، ص: 30.

المنارة للاستشارات